

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أكون مضطرا إلى توجيه انتباهكم مرة أخرى إلى الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات والممارسات غير القانونية المتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وبينما نواصل التحذير من حدة الهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، يستعر إفلات إسرائيل من العقاب بلا هوادة بسبب انعدام المساءلة، فيزداد بمرور كل دقيقة تمادي وترسخ هذا الاحتلال القائم على الفصل العنصري أمام أعين العالم.

ومن المؤسف أن عقودا من النقاعس الدولي منحت إسرائيل ترخيصا بأن تفعل كما تشاء، بل وبأن ترتكب جرائم حرب، دون أن تترتب على ذلك أية عواقب. وفي هذا العام وحده، يكشف نطاق وحجم الانتهاكات المنهجية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون النقيب عن حملة القمع المنهجية التي تقودها الحكومة وترعاها الدولة وتستهدف الفلسطينيين أينما وجدوا. ويتواصل استرضاء إسرائيل في الساحة الدولية في تجاهل للقانون الدولي، واستخفاف بحقوق السكان الراضحين تحت نير الاحتلال وبشواغلهم وحقوقهم في تقرير المصير والحرية. والمستفيد الوحيد من هذا الواقع المخزي هو المشروع الاستعماري غير القانوني للمحتل.

وفي هذا السياق، شهدت الفترة الأخيرة تصعيدا ملحوظا في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، وعمليات هدم المنازل، والتشريد القسري، والاعتقالات، وأعمال القتل في حق المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، حيث تستغل إسرائيل علنا انشغال المجتمع الدولي بمكافحة الجائحة باعتباره فرصة لزيادة ترسيخ احتلالها غير القانوني.



وقد أدى استغلال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للظروف العالمية على هذا النحو إلى تقاوم انعدام الأمن الذي يعاني منه شعبنا، الذي يواجه هجمات مستمرة ومنسقة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين على حد سواء. وقد نشرت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "كسر الصمت" تقريراً جديداً يتألف من 36 شهادة أدلى بها جنود سابقون، مفادها أنه "لا يوجد أي إجراء أو إرادة من الحكومة أو الجيش لمنع المستوطنين من الهجوم". وقد أوشك مستوى التحريض والإرهاب اللذين ترعاهما الدولة على بلوغ نقطة تحول حاسمة، حيث يجري تشجيع المستوطنين على ارتكاب أعمال العنف، حتى وإن كان ذلك يعني قتل الفلسطينيين. وكما أفادت صحيفة "كسر الصمت" فإن: "عنف المستوطنين لا يأتي من فراغ فهم يشكلون أكبر مشروع إجرامي في إسرائيل، وهم ليسوا فقط بمنأى عن تداعيات أعمالهم، بل ويتلقون الحماية من الجيش والحكومة".

وإن الزيادة الحادة في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، بمساعدة وتحريض وترخيص من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، تكشف كيف تستخدم هذه السلطة جميع الوسائل لترسيخ اضطهادها للشعب الفلسطيني، حتى وإن كان ذلك يعني الاستعانة بأكثر العناصر تطرفاً من أقصى اليمين في المجتمع الإسرائيلي للدفع قدماً بخططها الاستعمارية التوسعية. ووفقاً لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية غير الحكومية، شهدت الأشهر الستة الأولى من عام 2021 زيادة بنسبة 33 في المائة في عدد هجمات المستوطنين مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تسبب كل من قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين خلال الأشهر الستة الأولى وحدها من هذا العام في جرح عدد من الفلسطينيين يتجاوز عدد الفلسطينيين المصابين في العام السابق بأكمله.

وهذا الواقع الجائر دليل على حالة الفصل العنصري التي تفرضها "الديمقراطية الوحيدة المزعومة في الشرق الأوسط" حيث يتمتع المستوطنون غير الشرعيين بدرجة عليا على سلم الأولويات والامتيازات القانونية والتمكين المادي مقارنة بالسكان الفلسطينيين المحتلين من خلال نظام من مستويين قائم على التمييز والقمع. وهذا الوضع يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية وعلى جميع حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين.

وفي هذه الفترة الزمنية، حيث ترتفع درجات الحرارة وتشتد موجات الحر في جميع أنحاء العالم، فإن حق الشعب الفلسطيني في الحصول على المياه هو من بين الحقوق التي تُنتهك يوميا. وما فتئ الفلسطينيون يعانون من نقص حاد في المياه بسبب قيام إسرائيل باستخراج المياه الجوفية ومياه الآبار العميقة على نحو غير مشروع، وتحويل المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة لصالح المستوطنين غير الشرعيين. ووفقاً للبيانات التي جمعتها الأمم المتحدة والبنك الدولي والعديد من المنظمات غير الحكومية، يستهلك الإسرائيليون كمية من المياه تزيد أربع إلى ست مرات على ما يستهلكه الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة. وفي حين يحصل المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين على 300 لتر من الماء للفرد الواحد يوميا، فإن الفلسطينيين لا يحصلون إلا على 70 لترا - وهو ما يقل كثيرا عن الحد الأدنى القياسي الذي حددته منظمة الصحة العالمية في 100 لتر يوميا.

وبسبب التفاوت الصارخ في استهلاك المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تضطر الأسر الفلسطينية إلى الاكتفاء بما قدره 10 لترات فقط للفرد في اليوم، بينما تؤدي سرقة إسرائيل للمياه إلى تقاوم الظروف القسرية أكثر من أي وقت مضى، حيث يعتمد الفلسطينيون على المُحتل للحصول على المياه بشكل مقيد يتعذر التنبؤ به. ومن الواضح أن هذه السياسات اللاإنسانية تهدف إلى حرمان السكان

الفلسطينيين وفرض القيود على تنميتهم، إذ يجبرون على دفع ثمن إمدادات المياه التي تتبالم في سعرها الشركات التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال، وهي الشركات التي تزود المستوطنات غير القانونية مباشرة بالمياه المستخرجة من الأراضي الفلسطينية. وكما أفادت منظمة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان، فإنه "تبعاً لذلك، لا يمكن ري الأراضي الفلسطينية، وبالتالي يتم التخلي عنها في كثير من الحالات، فُتستخدم في نهاية المطاف لأغراض التوسع الاستيطاني الاستعماري".

وتصادر إسرائيل أيضاً الموارد المائية الفلسطينية وتدمرها، كما حدث الأسبوع الماضي عندما دُمر خزان للمياه. وفي 15 تموز/يوليه، داهمت قوات الاحتلال بيت دجن، بالقرب من نابلس، وهدمت خزان المياه في القرية، مما أدى إلى حدوث فيضانات وإلحاق أضرار بالأراضي المجاورة. وقد كانت سعة الخزان تبلغ 500 متر مكعب (500 000 لتر) من المياه، وكان يُستخدم للاستهلاك ولري المحاصيل. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإن "القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المياه واستنفاد المياه الجوفية الساحلية يجعل السكان الفلسطينيين من أشد السكان تضرراً من نقص المياه في العالم، وهو وضع يتفاقم من جراء تغير المناخ".

وبالإضافة إلى الظروف القسرية المفروضة نتيجة استغلال الموارد الطبيعية ومصادرتها وتدميرها، فإن سياسة إسرائيل المنهجية للتشريد القسري من خلال هدم المنازل وتدمير الممتلكات لا تزال أيضاً مستمرة بلا هوادة في ظروف الجائحة الحالية. وفي 13 تموز/يوليه، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم منشآت تستخدم للأغراض الزراعية وحظائر للحيوانات في النبي صامونيل بالقرب من القدس. وفي اليوم نفسه، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية قصرة، بالقرب من نابلس، وهدمت منشآت، وجرفت الأراضي الزراعية واقتلعت عشرات الأشجار. وفي 14 تموز/يوليه، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي تجمع القبون البدوي الفلسطيني، بالقرب من رام الله، ودمرت 11 من المباني السكنية وحظائر متعددة لإيواء الماشية.

وفي 14 تموز/يوليه، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي عشرات المنازل والمنشآت في تجمع رأس التين البدوي الفلسطيني، بالقرب من رام الله، متعمدة بذلك تشريد مئات أخرى من الأسر وتعميق حالة الضعف التي تعيشها. ونتيجة لذلك، تعرض 84 فلسطينياً، من بينهم 53 طفلاً و 14 امرأة، للتشريد القسري في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل سعيها إلى تنفيذ مخططاتها غير القانونية للاستعمار والضم. وفي اليوم التالي، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مرة أخرى خربة حمصة، ودمرت وصادرت المنشآت الممولة من المانحين والتي أتيحت بعد أيام من قيام إسرائيل بتدمير التجمع بأكمله، للمرة السابعة، في 7 تموز/يوليه. ونحن نكرر هنا نداء منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، لين هاستينغز، الذي قالت فيه بأنه: "ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن توقف فوراً أي أعمال هدم أخرى للمنازل والممتلكات الفلسطينية، وأن تقسح المجال لدوائر العمل الإنساني من أجل توفير المأوى والغذاء والماء لهذا التجمع السكاني الضعيف للغاية، وأن تسمح لهؤلاء السكان بإعادة بناء منازلهم في مواقعها الحالية والمكوث هناك في أمان وكرامة".

وفي الوقت نفسه، تُعمن إسرائيل في اتخاذ جميع تدابيرها القمعية بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تنفيذها حملات اعتقال ومداهمات واسعة النطاق. وتُنفذ موجة الاعتقالات والمداهمات الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل تام لحالة الطوارئ المستمرة في الضفة الغربية المحتلة بسبب الجائحة، مما قوض سلامة ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الهجمات وأعمال العنف المنهجية ضد جهات المجتمع المدني الفلسطيني

العاملة في المجال الإنساني وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك مدهامة مكاتب لجان العمل الصحي وإغلاقها، والاحتجاز التعسفي لموظفيها. ومن الواضح أن الاستهداف المنهجي لهذه الهياكل الأساسية للرعاية الصحية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال يهدف إلى إضعاف قدرات المجتمع الفلسطيني. ومن خلال إحكام السيطرة على عمليات المجتمع المدني الفلسطيني ومهامه وتقييدها، تتعرض هذه القدرات فعلياً للتقويض الفعلي ويخضع الشعب الفلسطيني للعقاب الجماعي.

ولجان العمل الصحي هي مؤسسة صحية تنمية فلسطينية غير حكومية. وفي سياق الظروف القاهرة التي يفرضها كل من الاحتلال وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقدم لجان العمل الصحي الخدمات الصحية للمجتمعات المهمشة والفقيرة بشكل خاص، بما في ذلك توفير برامج محددة تُعنى بصحة المرأة. وفي الواقع، أنشأت لجان العمل الصحي إحدى العيادات الرائدة في تشخيص سرطان الثدي، واستخدمت لسنوات كامل قدراتها لدعم حق الشعب الفلسطيني الثابت في الصحة. وخلال هذه الجائحة، ما برحت لجان العمل الصحي تتصدر الخطوط الأمامية، حيث قدمت الرعاية الصحية، وساهمت في جهود التوعية، وساعدت المجتمعات المحلية من خلال تسيير العيادات المتنقلة، حيث وفرت حوالي 12 في المائة من الخدمات الصحية الحيوية.

ولعل من الحوادث التي سُجلت مؤخراً وتثير القلق في هذا الصدد غارة شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الساعات الأولى من يوم 9 حزيران/يونيه على المقر الرئيسي لمؤسسة لجان العمل الصحي في البيرة المحتلة، المتاخمة لمدينة رام الله، حيث ألحقت أضراراً بالمعدات الطبية والإلكترونية واستولت عليها وأصدرت أمراً عسكرياً بإغلاق المقر لمدة ستة أشهر. وبعد مرور عدة أسابيع، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل غير قانوني المديرية التنفيذية لمؤسسة لجان العمل الصحي الدكتور والخبيرة البارزة شذى عودة. وفي هذا الصدد، تم توثيق ما تعرض له موظفو لجان العمل الصحي المحتجزون لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي من تعذيب وسوء معاملة وحرمان من حقهم في محاكمة عادلة.

وعلى مدى سنوات، أفادت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما في ذلك لجان العمل الصحي، بأنها تعاني من بيئة عمل قمعية خطيرة بسبب ما تفرضه سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية من عراقيل على عملياتها اليومية. ومن الواضح أن هذه الاعتداءات تشكل انتهاكات جسيمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، فإن "استهداف لجان العمل الصحي جزء من هجوم أوسع نطاقاً تشنه إسرائيل على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وبدلاً من تجريم المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية الحيوية، ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تضع حداً لتمييزها المؤسسي وقمعها المنهجي للفلسطينيين".

ومن الواضح أن هجوم إسرائيل على لجان العمل الصحي جزء من السياسات الطويلة الأمد وغير القانونية والوحشية لهذا الاحتلال ونظام الفصل العنصري الذي ينتهجه ضد الشعب الفلسطيني. وفي ظل هذا النظام العنصري والقمعي، تتوقف درجة قدرة الأفراد على الوصول إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك اللقاحات الأساسية، على نوع بطاقة الهوية التي يحملونها، أي عرقهم كفلسطينيين، أو الديانة التي ينتمون إليها، وهو ما يشكل فعلياً نظاماً للفصل العنصري في مجال الخدمات الطبية. وقد أدت هذه الممارسات غير القانونية والعنصرية، التي تقيد وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الطبية وتنتهك حقهم في الصحة، بالإضافة إلى الهجمات المتكررة التي تتعرض لها المرافق الصحية، بما في ذلك في قطاع غزة، إلى تفاقم الحالة الصحية المتداعية أصلاً في دولة فلسطين، بحيث باتت تتفاقم بمرور كل دقيقة.

وفي 14 تموز/يوليه أيضا، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 45 طالبا من جامعة بيرزيت بعد أن كُبلت أيديهم وعُصبت أعينهم، ثم أُجبروا على الجلوس على قارعة الطريق قبل نقلهم إلى وجهة مجهولة في مركبات عسكرية. وهذا مثال آخر على مدى إمعان إسرائيل في التعدي على الحرية الأكاديمية الفلسطينية والحق في الحصول على التعليم وغيره من الحقوق الأساسية، في انتهاك للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

والواقع أن حملات الاعتقال والمداهمات الواسعة النطاق التي تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال تحدث يوميا في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي 163 عملية اعتقال في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة خلال الأسبوعين الأولين من تموز/يوليه واعتقلت 134 فلسطينيا، من بينهم 6 أطفال. وفي 14 تموز/يوليه، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا مداهمات قبل الفجر واقتحمت منازل في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، واعتقلت 16 فلسطينيا من نابلس، و 11 من رام الله، و 4 من القدس، و 2 من الخليل، من بينهم أطفال وشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 20 سنة.

ولا يزال الفلسطينيون المحتجزون في السجون الإسرائيلية يعاملون هم أيضا معاملة غير إنسانية، بما في ذلك تعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي. وفي 21 تموز/يوليه، توفي رجل فلسطيني بعد اعتقاله من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي بسبب مخالفة قواعد المرور لقيادته سيارة بدون رخصة. وقد توفي عبده التميمي، البالغ من العمر 43 عاما، أثناء احتجازه في "غرفة تعذيب" داخل مركز التحقيق والتوقيف الشائن المعروف باسم "المسكوبية" في القدس. ونتيجة لذلك، سيعيش أطفال التميمي الأربعة وطفله الذي لم يولد بعد ببقية حياتهم الآن دون والدهم ودون أي أمل حقيقي لتحقيق العدالة. وفي اليوم التالي، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سبعة من أقارب التميمي بسبب احتجاجهم على مقتله.

إن المعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية هي المرآة الأساسية التي تعكس وحشية هذا الاحتلال. وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء أيضا على قضية النائبة الفلسطينية خالدة جرار، التي ظلت محتجزة رهن الاعتقال الإداري الإسرائيلي دون محاكمة أو اتهام منذ اعتقالها تعسفا في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد توفيت ابنة السيدة جرار، سُهى، البالغة من العمر 31 عاما، بصورة مأساوية مؤخرا، ومع ذلك منعت إسرائيل السيدة جرار من حضور جنازة ابنتها الصغيرة على الرغم من النداءات المتكررة الموجهة إليها من الدول وجماعات حقوق الإنسان. والواقع أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تقوّت أي فرصة لإظهار مدى وحشيتها الحقيقية. وكتبت خالدة جرار في رسالة مؤلمة من سجن إسرائيلي تقول إن: "كل ما أردته هو أن أودع ابنتي الوداع الأخير، وأطبع قبلة على جبينها وأخبرها بأنني أحبها بقدر ما أحب فلسطين".

وبمرور النصف الأول من عام 2021، يكون المجتمع الدولي قد عاين الآثار والعواقب الخطيرة لهذا الاحتلال الذي طال أمده والحملة الإسرائيلية المستمرة بلا هوادة في انتهاك للقانون الدولي ولتوافق الآراء العالمي بشأن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. وعلى الرغم من التصريحات والإدانات المتكررة، تظل انتهاكات إسرائيل الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، دون أي مساءلة، مع السماح لإسرائيل بتحدي مجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولي دون عواقب. ولو عملت إسرائيل كأى دولة أخرى - وليس كدولة فوق القانون - لفكرت مرتين قبل إتيان أعمالها وجرائمها وانتهاكاتها. فالمساءلة شرط لا غنى عنه للردع وحماية أرواح المدنيين وجعل السلام والأمن واقعا ممكنا.

وبما أن الأدوات والآليات اللازمة لاتخاذ التدابير التي تكفل محاسبة إسرائيل أصبحت متوافرة على نطاق واسع، يجب استخدام النصف الثاني من عام 2021 بشكل مختلف. لقد مضى عهد الانتقادات العقيمة. وحين الوقت لترجمة البيانات والمواقف إلى أفعال. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف دون إبطاء لضمان أعمال المساءلة والتمسك بأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة على نحو يتسم بالمصداقية رغم المحاولات الصارخة لتقويض أسسها. ويجب على مجلس الأمن، بحكم مسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق، أن يتصدر الجهود الرامية إلى تسخير جميع الآليات والقدرات الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة للتأكيد على أن القانون الدولي هو مصدر الحجية فيما يتعلق بقضية فلسطين.

وتدل جرائم إسرائيل وانتهاكاتها بوضوح أنها تعترم الإبقاء على الوضع الراهن المتمثل في الاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي والحصار والقمع. وكما حذر الأمين العام السابق بان كي - مون: فإن "ما أصبح واضحاً بشكل متزايد في السنوات الأخيرة هو اعتزام إسرائيل الحفاظ على هيمنتها الهيكلية وقمعها للشعب الفلسطيني من خلال فرض الاحتلال لأجل غير مسمى. وهذا يعطي النظام القانوني المزدوج الذي تفرضه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية - إلى جانب الأعمال اللاإنسانية والتجاوزات التي تُرتكب ضد الفلسطينيين - دلالة جديدة، بما يُضفي إلى حالة يمكن القول إنها تشكل فصلاً عنصرياً". وحجر الزاوية في هذا الواقع المظلم والجائر يكمن في غياب أي مساءلة قانونية دولية، على نحو يمكن إسرائيل من التصرف فوق القانون والاستمرار في عرقلة حق الشعب الفلسطيني ذي الحجية المطلقة تجاه الكافة في تقرير المصير، بما يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى خلفية احتفال المجتمع الدولي بإحياء ذكرى نيلسون مانديلا وتكريمه في يومه الدولي في 18 تموز/يوليه، يظل إرث ماديبا أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولا سيما في فلسطين. وإن اليوم الدولي لنيلسون مانديلا فرصة للمجتمع الدولي لتجديد التزامه بالقيم التي ألهمت ماديبا في كفاحه الخارق ضد الفصل العنصري والقمع. وعلى غرار السيد مانديلا، يجب أن يكون لدى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الإرادة والشجاعة للتخفيف على تصحيح المظالم أينما وقعت. وفي الختام، نوّد التذكير بكلمات السيد مانديلا التي تحمل في طياتها الكثير من المعاني عن واقع الظلم في فلسطين إذ قال: "إن الذين يلتزمون في تصرفاتهم بالمبادئ الأخلاقية والنزاهة والاتساق ينبغي ألا يخشوا القوى اللاإنسانية الوحشية".

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 727 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 19 تموز/يوليه 2021 (A/ES-10/874-S/2021/665)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم